مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التنافس الخليجي- الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي
اسم الكاتب: أ.د. جاسم يونس الحريري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/297
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 03:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي

أ.د.جاسم يونس الحريري(*)

تمهيد:-

إن من أبرز سمات المشهد السياسي الاقليمي في المنطقة تصاعد التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي عام٢٠١١ ، وهذا التنافس تنوعت أهدافه ، وأتجاهاته ، إذ إنَّ الجانب الخليجي يبغي من هذا التنافس أن يكون له شأن في ترتيب المشهد السياسي العراقي للسنوات المقبلة ذات الاهمية الخاصة (الانتخابات البرلمانية العراقية٢٠١٤) لأنه يعتقد أن ترك العراق بدون وجود تأثير خليجي سيفسح المجال لانتقال تداعيات المشهد السياسي العراقي داخل العمق الخليجي بسلبياته وإيجابياته، وسيعطي مرونة لزيادة النفوذ الاقليمي فيه وخاصة (النفوذ التركي والايراني)، وكذلك فأن الجانب الخليجي يهدف من هذا التنافس الموازنة بين مصالحه ، والمصالح الايرانية في العراق ، لكن ليس الوصول الى مستوى من التصادم بين المصالح ، وهذه الموازنة قد تفتقد بين الطرفين في حالة حصول حالة من اللعبة الصفرية بين الجانبين الخليجي والايراني ، فعلى سبيل المثال لاالحصر قد لايصعد الجانب الخليجي من ملف الجزر الاماراتية الثلاثة ، ولكنه قد يزاحم المصالح الايرانية في العراق سواء في التحكم في المشهد السياسي والذي يسعى الجانب الايراني أن يكون له شأن في ذلك ، وكذلك زيادة النفوذ الاقتصادي الخليجي في العراق ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ، وباقي المحافظات العراقية ، ناهيك عن سعي الجانب الخليجي الى حماية دوله من أي تأثير مصدره العراق سواء كان تداعيات أمنية ، أم

(*)أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

سياسية قد تهدد الكيانات السياسية الخليجية ، إذ إنَّ المؤشرات تشير أن الملف الامني في العراق بدأ ينتقل من المواجهة بين الجماعات المسلحة مع قوات الاحتلال الاميركي الى إعادة عدم الاستقرار في الشارع العراقي ، وتأليب الجماعات الاثنية ، والطائفية بعد الانسحاب العسكري الاميركي نهاية عام٢٠١١ ، وخشية الجانب الخليجي أن ينتقل عدم الاستقرار الامني الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما أن هذه الدول تعرضت في عام٢٠١١ الى هزات دراماتيكية بعد وصول رياح الثورات العربية اليها ، وتساقط أقدم ، وأبرز النظم الديكتاتورية في تونس ومصر ، إذ إنَّ الجانب الخليجي يخشى من تطورات المشهد السياسي العراقي خاصة في ظل أستمرارأنتخابات مجالس المحافظات في أذار/مارس٢٠١٣ ، والانتخابات البرلمانية عام٢٠١٤ ، وهذه التطورات قد تفوق تأثيراتها من رياح الثورات العربية عام٢٠١١ ، لاسيما أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت والمملكة العربية السعودية) القريبة من العراق حدث فيهما حراك سياسي داخلي، وتوتر الوضع كثيرا خاصة في الكويت نهايات عام٢٠١٢ بسبب تصاعد الحراك الداخلي، وبروز لغة المظاهرات، والاصطدام مع السلطات الكويتية الامنية لمواجهة رفض السلطة الكويتية لمطالب المعارضة بعدم جعل الحكم يتجه الى ((مرحلة جديدة من الحكم الفردي)) وأخفاقها بأقناع السلطة الكويتية لتعديل القانون الانتخابي ، وجعل رئيس الوزراء الكويتي ينصب من خارج الاسرة الحاكمة (آل صباح) وبعد رفض السلطات لهذه المطالب لجأت المعارضة الى أسلوب الاحتجاجات ، وعزم السلطة الكويتية بمواجهة هذه التظاهرات غير المرخص بها ، هذه التطورات فسرها بعض المحللين أنها جاءت أنعكاساً لما يحدث في العراق من أنتخابات بعد الانسحاب الاميركي ، وتخشى باقي دول مجلس التعاون الخليجي أن تتطور المطالب الشعبية لتغيير البنية السياسية التي أسست على أسلوب التوريث بين العوائل الحاكمة في الخليج ، وتصاعد المطالب الشعبية الخليجية الى فرض نوع من المحاسبة والمساءلة القانونية ، الدستورية على السلطة التنفيذية ، وصانع القرار الخليجي ، وهو تطور مهم لم تألفه الحياة السياسية الخليجية على طول القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين.

أهمية البحث:-

إن توجيه الانظار للبحث نحو التنافس الخليجي –الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي تبرره بعض الاسباب أولها تنبثق من أسباب سياسية ، إذ إنَّ هذا التنافس قد يؤثر على الجانبين الخليجي والايراني في آن واحد ، فبالنسبة للجانب الخليجي قد تكون متغيرات هذا التنافس يحدد مصير النفوذ الخليجي في العراق ومدى تمدده وأنكماشه من خلال المواجهة مع النفوذ الايراني هناك ، إذ إنَّ الخليجيين يسعون الى تأسيس أسس لهم لها شأن في التأثير على المشهد السياسي العراقي ، لادراكهم أن الجانب الايراني قد يسعى في هذا التوجه ولكي تضع نقطة أرتكاز خليجية في العراق بموازاة نقطة الارتكاز الايرانية هناك ، يتطلب من الجانب الخليجي البحث عن منافذ ، ونقاط لتفعيل دوره في العراق لتحقيق هدفين ، قد يكون الهدف الاول لمزاحمة المصالح الايرانية في العراق بالتوافق مع الاستراتيجية الاميركية لتطويق ايران أقليميا ، ودفع بعض الاطراف الاقليمية ومنها الطرف الخليجي ليكون منافسا لها ، والثاني لاشغال ايران في العراق ، وتقييد حركتها في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة أن الثورات العربية عام٢٠١١ فتحت المجال أمام التأثيرات الاقليمية في الخليج كالتأثير الايراني على الحراك الخليجي الداخلي لصالح دعم الجماعات الشيعية الخليجية التي تطالب بهامش أكبر من الحركة السياسية الداخلية ، وأستثمار ايران هذا التطور للضغط على الدول الخليجية للخروج من المظلة الاميركية فيما يتعلق بمواجهة الملف النووي الايراني.

أما الاهمية الثانية للموضوع فله علاقة بدور ايران خليجيا وتأثير ذلك على الدور الخليجي في العراق ، إذ تسعى ايران أن يكون لها صوت داخل الساحة الخليجية عبر مسلكين الاول يتمثل بقيامها بعدة مناورات عسكرية قرب المياه الاقليمية الخليجية كرسالة ردع الى الولايات المتحدة التي لها علاقة أستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ أجرت ايران مناورات عسكرية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢ بأسم (المدافعون عن سماء الولاية٤)، إذ دعت ايران آنذاك دول الخليج العربية الى

المشاركة بالمناورات العسكرية الايرانية للاطمئنان على أهدافها.ويبدو أن المناورات الايرانية كان قد سبقتها مناورات عسكرية أمريكية ، إذ تجمعت سفن حربية من كل أنحاء العالم في الخليج في شهر أيلول/سبتمبر٢٠١٢ للمشاركة فيما وصفها الجيش الاميركي بأنها أكبر مناورة دولية شهدها الشرق الاوسط من إذ مشاركة دول كثيرة فيها.
أما المسلك الايراني الثاني فهو الاتجاه نحو تحجيم الدور العسكري الغربي والاميركي في الخليج ، عبر توجيه الانتقادات لذلك الوجود هناك ، وتقليل الدور الايراني فيما يتعلق بدعم الجماعات الشيعية الخليجية والتركيزعلى معالجة الوجود العسكري الاميركي ، وأيجاد الوقيعة بين دول مجلس التعاون الخليجي مع واشنطن التي تحاول كسب تأييد الدول الخليجية في مجال الضغط على ايران عسكريا عبر أشراكها في المناورات العسكرية ، وضخ السلاح الاميركي في المخازن الخليجية من خلال تأجيج واشنطن للدول الخليجية وتأليبها ضد ايران.

فرضية البحث:-

بني هذا البحث على فرضية مؤادها((أن التنافس الخليجي –الايراني سيزداد فعالية في المستقبل المنظور بفعل المصالح المتضاربة بين الطرفين في محاولة منهما لمسك خيوط المشهد العراقي ، أو في الاقل أستمرار التأثير المزدوج لهما عبر وسائل مختلفة ، مما سينتج أثر ذلك معادلة صعبة للتوفيق بينهما خاصة أن هناك وجود ملفات لهما داخل العراق ،وهو سيؤثر على أستقرار العراق من عدمه بفعل أختلافات السلوك الخليجي بموازاة السلوك الايراني في الساحة العراقية)).

١. طبيعة التنافس الخليجي – الايراني في العراق

أ- طبيعة التنافس الخليجي في العراق :-

يبدو أن التنافس الخليجي لم يكن منفصلا عن التنافس الايراني في العراق قبل وبعد الانسحاب الاميركي، إذ إنَّ الاثنين يبغيان أن يكون لهما شأن هناك ، وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور و.أندروتيريل من مجموعة الخدمات البحثية **Strategic Studies Institute SSL** التابعة الى الكلية الحربية للجيش الاميركي في مقالة

له بعنوان ((التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط))، إذ يقول تيريل حول هذا الموضوع((تعتبر كل من السعودية وايران نفسيهما متنافسين جديين على النفوذ في الشرق الاوسط ، وتحديدا منطقة الخليج، وذلك منذ الثورة الاسلامية الايرانية في العام١٩٧٩ ، والحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ في أقل تقدير ، وذلك عندما قدمت الرياض دعما دبلوماسيا ، وماليا قويا الى بغداد ، وقد تقلبت طبيعة هذا التنافس بشكل هام وبارز في العقود الاخيرة منذ قيام الثورة الايرانية ، وقارب التنافس مستوى الحرب الباردة في السنوات التي تلت مباشرة طرد الشاه الايراني الاخير على يد الثوريين الاسلاميين ، وفي السنوات الاخيرة كان التعاون المحدود بين هاتين الدولتين أمرا ممكنا ضمن جو شامل من الشك ، والمنافسة، مع ذلك وحتى في المراحل القوية في هذه العلاقة ، فأن التعاون بين هاتين الدولتين يكون مخضبا بالشك دائما تقريبا))[١].

ويبدو أن الجانب الخليجي يريد أن يغلف تنافسه مع ايران بغطاء مذهبي ، إذ ينشر بين حين وآخر أنه يعمل لصالح طائفة معينة في العراق في مواجهة الامتدادات الاقليمية الاخرى ومنها القادمة من ايران بأعتبارها تميل لطائفة اخرى هناك ، بالرغم أن لها تقارب وميول مع أغلب الاتجاهات الدينية ، والسياسية العراقية ، بغض النظر عن الطائفة التي تميل اليها ، وذلك يرى الباحثون الاستراتيجيون أن ((أهم أختلاف موجود بين ايران والسعودية هو أن الاخيرة دولة عربية أسلامية ، سنية ، محافظة ، في حين أن ايران دولة شيعية غالبا مايعتبر كبار السياسيين فيها بلدهم بمثابة القائد الطبيعي للشيعة، والمدافع على أمتداد المنطقة، وقد كان التنافس بين الرياض وطهران منعكسا في الحياة السياسية لعدد من البلدان الاقليمية، إذ تمارس هاتان القوتان نفوذهما هناك))[٢].

إن الجانب الخليجي يحاول أن يتصدى للتنافس الايراني في العراق تحت مظلة (المطرقة والسندان) ، إذ يربط الخليجيين مع تنافسهم مع الايرانيين في العراق بملفات اخرى كأن تكون تطورات الملف النووي الايراني ، ومحاولة دول مجلس التعاون الخليجي التخفيف من الضغط الاميركي عليها من أجل عدم تأييد الستراتيجية الاميركية ضد ايران بالرغم أن وثائق ويكيليكس أظهرت أن الخليجيين طلبوا من الولايات

المتحدة الاميركية أستعمال القوة ضد ايران لايقاف البرنامج النووي الايراني ، إلا أن المصادر الخليجية تشير الى العكس ، وقد يكون هناك رؤيتان خليجيان حتى داخل البلد نفسه، المهم أن الخليجيين لايشجعون على أستعمال القوة ضد ايران نتيجة لعدة أعتبارات أمنية[٣]:

أولا:-كلفة الحرب ستكون باهظة ، إذ أعتماد ايران على القوة الصاروخية سيؤدي الى خسائر كبيرة في البنية النفطية ، والاقتصادية ككل للخليجيين ، والايرانيون يهددون بعمليات رشق كبيرة بالصواريخ ، ودائما مايقيمون تدريبات ، وأستعراضات عسكرية في الخليج من أجل التلويح بقدراتهم الصاروخية ، وبالطبع فأن الضفة الغربية في الخليج تملك قوة جوية كبيرة تمكنها من الوصول الى طهران ، لكن المسالة هي حساب خسائر أكثر منه فوز في معركة الجميع يعرف أن لارابح فيها.

ثانيا:-أستعمال القوة ضد ايران ، وتوجيه ضربة قوية لها ستجعلها تعمد الى تحريك خلاياها في العراق ، ولبنان ، وحتى داخل الخليج العربي.

ثالثا:-الخليجيون يعرفون جيدا أن الولايات المتحدة الاميركية في ظل رئاسة أوباما لم تعد تحرص على الخيارات العسكرية كثيرا دفعا للضرر الاقتصادي ، وتفهم جيدا أن سياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة كما وصفتها الباحثة التركية أوزدين أوكتان ((المقايضة الكبيرة)) أي أن هذه السياسة تستطيع عمل مقايضات دون أن تدفع كثيرا وغير مهتمة جدا بالتحالفات الاميركية السابقة.إن سياسة ((المقايضة الكبيرة)) ونجاح أطراف لها ميول مع ايران ، وتعمل في واشنطن لاقناع الاميركيين أنه من أجل تحجيم البرنامج النووي الايراني يجب على الولايات المتحدة التسليم لها بالنفوذ في الخليج العربي ، وهكذا وجد الخليجيون أنفسهم بين طرفين رحى الاول هو تكاليف الضربة العسكرية أقتصاديا ، وعسكريا ، وتنمويا والطرف الثاني هو سياسة ((المقايضة الكبيرة)) التي تمنح ايران نفوذا كبيرا في الخليج.

رابعا:–تستطيع ايران أن تغلق مضيق هرمز مما يمنع دول الخليج من تصدير أكثر من نصف نفطها ، ومن ثمَّ سيحدث ضرر كبير ليس فقط على الخليجيين ، بل أيضا على الاقتصاد الدولي الذي يعتمد على هذا النفط كثيرا.

ويرى الباحث الاميركي أنتوني كوردسمان/رئيس كرسي بيرك بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت أن تكون دولة (حاملة الميزان) بين الطرفين الاميركي – الايراني حول الملف النووي الايراني ، والنفوذ الايراني في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو سيؤثر على التنافس الخليجي في العراق بموازاة التنافس الايراني من خلال التقرير الذي قام كوردسمان بأعداده بالتعاون مع بيتر السيسوماريسا اليسون ، والذي نشره معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية حول التنافس الاستراتيجي الايراني – الاميركي ، ودور دول الخليج ، وهذا التقرير هو جزء من مجموعة التقارير أعدها كوردسمان وباحثون آخرون حول التنافس الاميركي–الايراني ، والتوازن العسكري بين ايران ودول الخليج مايعزى لدول الخليج من دور أستراتيجي في التنافس الايراني –الاميركي والذي بدأ بالتبلور بعد سقوط حكم الشاه في ايران، إذ لجأت أميركا الى تعويض خسارتها لحليف أساس بتوسيع نفوذها في الخليج ، وتعزيز وجودها العسكري في الدول المجاورة لايران ، لاسيما أن أستقرار دوله يعد عاملا حاسما في الاقتصاد العالمي ، وتحديدا في مجال الطاقة[٤].

ويؤكد كوردسمان أنه في ((لعبة التنافس المحتدم بين واشنطن وطهران برزت قاعدة ذهبية لم يكن بالامكان تجاهلها وهي لاينفع وضع دول الخليج جميعها في سلة أستراتيجية واحدة فلكل دولة من الكويت ، والامارات، وسلطنة عمان، وقطر ، والسعودية ، والبحرين علاقاتها ، وأعتباراتها الخاصة ، والمختلفة، سواء مع أميركا أو ايران))[٥].

وعلى وفق أعتبارات كوردسمان الذي يرى أن لكل دولة خليجية من دول مجلس التعاون الخليجي دور تحدده بناها السياسية ، والاقتصادية ، والدينية الداخلية ، ويتناولها بنوع من التفصيل[٦]:

أولا:-المملكة العربية السعودية:-

لايوجد على أراضي السعودية قوات قتالية أميركية مقرها في المملكة ، ولكن لديها البعثات الاستشارية الكبرى ، وعلاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة في المقابل ، تتنافس ايران والسعودية للحصول على مكانة أساسية كقوة بارزة في الخليج ، وتحاول ايران منذ فترة طويلة أستخدام الدين ، بما في ذلك الحج ، لاحراج النظام السعودي في علاقاته مع الولايات المتحدة .أما معاملة السعودية للاقلية الشيعية الكبيرة في المنطقة الشرقية فتشكل نقطة أضافية ، وجوهرية للخلاف .وفي عام٢٠٠٩ أزدادت موجة التوتر الطائفي في كل من المدينة المنورة ، والمحافظات الشرقية ، مما أدى الى دعوات بالانفصال من بعض رجال الدين الشيعة .وفي عام٢٠١٠ القي القبض على شخص ينتمي الى مجموعة مدعومة أيرانيا، وبحوزته وثائق ، وخرائط على درجة عالية من السرية .وفي عام٢٠١١ أندلعت التظاهرات ، والاضطرابات في منطقة القطيف، وبدأت سلسلة من الاعتقالات.وقد أتهمت ايران بالوقوف وراء الاضطرابات .

ثانيا:-مملكة البحرين:-

تتهم ايران بأنها تدعم الاغلبية الشيعية في مواجهتها مع النخبة السنية الحاكمة ، ولكن تمركز الاسطول الخامس الاميركي في البلاد يجعلها حليفا رئيسا لاميركا والى جانب أستضافتهاللاسطول الخامس ، تقدم البحرين للولايات المتحدة أسنادا جويا ، وبحريا، كما تتعاون قواتها مع القوى الامنية السعودية.ويمكن أن تلجأ حكومتها اليهم في حالات الطوارى ، في المقابل يشكل شيعة البحرين أكثر من٧٠% من السكان وهو مايمكن أن تعول عليه ايران، لاسيما بعد الانقسام الطائفي الذي شهدته البلاد في عام٢٠١١ ، وفشل الحكومة في التوصل الى تسويات لتهدئة الاوضاع بعد ذلك ، كما كانت البحرين وقعت مع ايران أتفاقية مبدئية لشراء الغاز الطبيعي لمدة٢٥ عاما أبتداءً من عام٢٠٠٧.

ثالثا:-الكويت:-

هناك وجود شيعي كبير يعززه عدد الجالية الايرانية في البلاد ، والجوار الجغرافي بين البلدين، ولكن أميركا تبقى ضامنا رئيساً لامن البلاد عبر قاعدتين عسكرتين رئيسيتين ، علما أنها شاركت في تحرير الكويت خلال حربها مع صدام حسين ، ومازالت العلاقات بينهما على درجة كبيرة من المتانة ، لاسيما فيما يخص الملف العراقي ، كما تعدُّ الكويت ايران خطرا جديا بسبب تدخلها الواضح مع شيعة الكويت، ويشار أن مايقرب من ثلث سكان الكويت هم من الشيعة ، ووقعت أحداث بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ هددت بتأجيج التوترات الطائفية التي تخاف الكويت أن تستغلها ايران لمصلحتها ، ففي عام٢٠١٠ أعتقل عدد من الكويتيين الذين أعترفوا بأنهم يعملون لصالح ايران في محاولة لتفجير منشأت للطاقة.

رابعا:-سلطنة عمان:-

تحافظ على علاقات أيجابية مع طهران وواشنطن ، تستضيف عمان قواعد الطوارى الاميركية في ((المصيرة))و((السيب)) لمواجهة النفوذ الايراني ، في المقابل فأن غالبية العمانيين من الاباضيين ، وهم من فرق الشيعة ، ولكنهم لايتبعون المذهب الاثني عشري كما هي الحال في ايران .وبينما لاتعد سلطنة عمان قوة عسكرية خليجية كبيرة، إلا أنها ذات أهمية أستراتيجية بالغة لاسيما أن أهم الممرات الملاحية ، والقنوات المائية في مضيق هرمز هي في المياه العمانية.كما أن سواحلها الواسعة تجعلها مركزا تجاريا رئيسيا في شمالي الخليج ومناطق المحيط الهندي تسعى سلطنة عمان للعب دورها الخاص في العلاقات الدولية ، وأنطلاقا من كونها ليست عضوا في الاوبك فهي قادرة على نسج علاقات دبلوماسية ، وتجارية طبيعية مع ايران ، وكذلك مع أميركا ، كما يمكنها تحقيق تكامل عسكري أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي.

خامسا:-قطر:-

تحتفظ قطر بعلاقات جيدة مع ايران للمحافظة على أمن نفطها البحري ، وحقول الغاز ، ولاكتساب النفوذ الدبلوماسي خارج مظلة المملكة العربية السعودية .في المقابل لدى

الولايات المتحدة قاعدة جوية رئيسة ، ومرافق لامدادات الجيش الاميركي في قطر، وفي عام١٩٧٣ أفتتحت أميركا سفارة لها في الدوحة ، ووقع البلدان في عام١٩٩٢ أتفاقية دفاع مشتركة .وفي عام٢٠٠٣ أعتبرت قطر بمثابة محطة رئيسة للقوات الاميركية لدى غزو العراق، في المقابل وقعت كل من ايران وقطر في عام٢٠١٠ أتفاقية دفاع مشتركة لكن لايمكن أخذ أهميتها بالاعتبار ، تحديدا بعد تأزم العلاقات بين البلدين أثر أندلا ع الازمة السورية ، ودور قطر الى جانب السعودية فيها.

سادسا:-دولة الامارات العربية المتحدة:-

يعيش في الامارات أعداد كبيرة من الايرانيين ، لاسيما في دبي ، التي تعتبر مركزا تجاريا رئيساً وكذلك مصدرا لاعادة تصدير الاسلحة والتكنولوجيا، ومع ذلك ، عملت الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها الامنية مع دولة الامارات العربية المتحدة ولاسيما أبوظبي .والامارات العربية المتحدة ككل تتنازع على استيلاء ايران على السيطرة على جزيرة أبوموسى ، وطنب الكبرى والصغرى وهي جزر رئيسة في قنوات الشحن الرئيسية الى الغرب من مضيق هرمز[٧].

ب-طبيعة التنافس الايراني في العراق

تؤكد أغلب التقارير ، والبحوث الاستراتيجية أن التنافس الايراني في العراق مع بقية المصالح الاقليمية، والدولية في منطقة الخليج العربي عموما لها علاقة بأولويات الاستراتيجية الايرانية في الخليج والتي لها تأثير على المحافظة على نفوذها في العراق وهي[٨]:

أولا:- المحافظة على النظام الاسلامي الايراني.

ثانيا:-الحفاظ على السيادة الايرانية.

ثالثا:-الدفاع عن الطموحات النووية الايرانية.

رابعا:-توسيع النفوذ الايراني في المنطقة.

خامسا:-ضمان أن لايكون العراق قاعدة تخدم المصالح الاميركية ، أو يكون مصدر تهديد لها ، فايران تشترك مع العراق في حدود طويلة ، وتسعى لان يكون العراق بصفة

حليف ، وليس منافس لها.وأستخدمت ايران نفوذها في العراق لتعضيد علاقاتها الاقتصادية، والعقائدية، والمالية، كما دعمت معظم القوى لتحقيق أهدافها[٩].

ويبدو أن ايران لاترى العراق بعد الانسحاب الاميركي الحديقة الخلفية الامنة لها لكونها تدرك أن النفوذ الاميركي في العراق لازال قائما لكن بواجهات غير عسكرية بعد الانسحاب ، إذ تصوغ واشنطن خيوط علاقاتها مع العراق من خلال الاستمرار الدبلوماسي الاميركي ، والاستشاري ، والعسكري ، وبرامج التدريب في العراق ، ويعتمد من الجانب الاخر على قدرة ايران على أستغلال أنحسار النفوذ الاميركي في العراق .وبعد أن فشلت الولايات المتحدة الاميركية في الحفاظ على قسم من قواتها في العراق الى مابعد٢٠١١ ، وقلصت أهدافها للقضايا الامنية ، ومساعداتها الاخرى تحولت مسؤوليات الصراع الاميركي مع ايران في العراق من البنتاغون الى الخارجية بدون وضوح أو أتفاق بين الجانبين الاميركي أو العراقي على السواء[١٠].

وفي ظل هذا التنافس الاميركي – الخليجي –الايراني في الساحة العراقية بعد الانسحاب الاميركي ، إذ يؤشر الكسندر ويلنر الباحث بمركز الدراسات الامنية بالمانيا ، والباحث الاميركي أنتوني كوردسمان ثلاثة أنماط من التنافس العسكري الاميركي – الايراني في منطقة الشرق الاوسط عامة وفي منطقة الخليج خاصة في تقرير صدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والذي يتعرض بالدراسة ، والتحليل التنافس الامريكي –الايراني في منطقة الخليج والذي يتمثل بما يأتي[١١]:

أولا:– القوات التقليدية الايرانية:–

ايران تسعى الى تحسين هذه القوات ، بهدف توسع نفوذها ، والحد من خيارات الولايات المتحدة الاميركية العسكرية ، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الى حرمان طهران من الاسلحة التقليدية والحديثة.

ثانيا:–الحرب غير المتكافئة وغير المنتظمة:–

بذلت ايران جهودا كبيرة لتحسين قدراتها في مجال الحرب غير المتكافئة ، وبخاصة فيلق الحرس الثوري ، وقد أثبتت ايران بالفعل قدرتها على أستخدام قواتها في الحرب

غير المتكافئة ، وغير المنتظمة بطرق عديدة منها على سبيل المثال لاالحصر (حرب الناقلات الايرانية مع العراق، وتسرب النفط ، والمناجم العائمة في الخليج، وأختبارات الفضاء ، والصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وتوسيع نطاق برامج الصواريخ ، وسلسلة التدريبات العسكرية للحرس الثوري الايراني في الخليج للتدليل على قدرتها على مهاجمة الاهداف الساحلية ، والمنشأت البحرية).

ثالثا:-توسيع مجالات العمل والتأثير:-

التنافس بين الولايات المتحدة وايران أمتد لانحاء كثيرة في الشرق الاوسط ، وشمال أفريقيا ، وآسيا الوسطى والجنوبية، وعلى الرغم من تقدم ايران بأطراد في الحرب غير المتكافئة ، فأنها لاتزال عرضة للقوات الامريكية التقليدية ، والهجمات الدقيقة المدمرة لقواتها العسكرية ، والاصول الاقتصادية.

رابعا:-الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل:-

أعلنت ايران عن أمتلاكهاللاسلحة الكيميائية ، والصواريخ بعيدة المدى، وتسعى لامتلاك الاسلحة النووية، وتحاول الولايات المتحدة الاميركية السعي لمنع ايران من أمتلاك الاسلحة النووية مع تطوير الخيارات لردع ايران، هذا وتشير التقارير الى أحراز ايران تقدما في تصاميم أجهزة الطرد المركزي ، والصواريخ بعيدة المدى، بما في ذلك من تطوير نظم الوقود الصلب ، وترجح كذلك قدرتها على تصنيع غاز الاعصاب ، وربما القدرة على تصنيع وأمتلاك الاسلحة العنقودية.

وتؤكد أغلب الدراسات الاستراتيجية أن التنافس الايراني في العراق يمثل ((تهديدا خطيرا لكلا المصالح الخليجية (السعودية) والامريكية في العراق ، هذا ليس مستهدف فحسب لزعزعة أستقرارالوضع مثل المملكة العربية السعودية وطهران لديها مبررات مشروعة للاستمرار في المشاركة في العراق وضمان مصالحها .وفي النظام العراقي حقا أن ايران لديها مصلحة عميقة في المساعدة على نمو الاقتصاد العراقي ، وكجيران للعراق كلا النظامين لديه مصلحة في الاستقرار ، ولكن أيضا في وجود نظام ودي لمصالحه الخاصة ، ولان هذه المصالح في تناقض مباشر ، فهذا يجعل العراق مجالا

كبيرا للتنافس بين العربية السعودية وايران والذي بدوره يؤثر على سائر دول الخليج))[١٢].

وفي ظل هذا التنافس الخليجي – الايراني في العراق ((تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز الشراكة العسكرية مع المملكة العربية السعودية ، وحلفاء أخرين في الخليج في محاولة للتقليل من خطر النشاط الارهابي ، ومحاربة النفوذ الايراني ، ويجب أن تكون مستعدة للتعامل مع حقيقة أن التنافس الاستراتيجي مع ايران سوف يستمر في التكاثف))[١٣].

ويرى الباحث الاميركي تيريل أن الايرانيين قد يقلقون من الوجود الاميركي في العراق بعد الانسحاب ، لانه قد يزاحم نفوذهم هناك ، إذ يقول((أن الايرانيين أكثر أهتماما بشأن مستقبل الوجود العسكري الاميركي في العراق الذي يعتبرونه يقدم لواشنطن خيارات تقليدية متزايدة ستدعم ، إذ أن وجود قوات بحرية ، أو جوية محدودة أو مؤقتة لاتشمل جنودا قتاليين على الارض سيكون محل أشكالية بالنسبة للايرانيين ، أضافة لذلك لايمكن لطهران أن تكون مرتاحة مع أحتمال عراق مسلح جيدا ، ولامكانية وصوله للتكنولوجيا العسكرية الامريكية ، إلا أذا كانت القيادة الايرانية تعتقد بأن العراق سيبرز كحليف دائم لها الامر الذي يكاد يمكن التسليم به حاليا لايزال يهيمن على الجيش العراقي قوات مشاة غير ممكنة ، لكن بغداد تسعى أيضا الى الحصول على قوات مدرعة ، موسعة ، وعلى سلاح جو حديث بما في ذلك مقاتلات F16 أما سلاح الجو الايراني المبني على طائرات روسية /سوفياتية ، وصينية فلا يمكن له أبدا منافسة قوة مجهزة بطائرات غربية ، حديثة ، كما أن هناك بعض السياسيين العراقيين الذين يدعون الى أنشاء جيش كبير مجهز جيدا يعتبرونه تكملة لدور العراق كقوة أقليمية هامة ، وهكذا تعليقات لاتؤدي إلا الى زيادة القلق الايراني))[١٤].

ومما يزيد من القلق الايراني ، خاصة بعد الاحتلال ، والانسحاب الاميركي من العراق أنه بالرغم من جهود العراق لامتلاك القدرة العسكرية المتطورة ، إلا أنها لاتضاهيماكان يتمتع به العراق من قوة ردع (لاسرائيل) قبل ٢٠٠٣ ، إذ أن ((خروج العراق أو

بالاحرى تغييبه من جبهة الصراع العربي – الاسرائيلي ، لو أفترضنا أن جبهة كهذه مازالت قائمة رسميا ونظريا على الاقل ، وأنهاء دوره كقوة أقليمية أمام الطموحات الايرانية غير المعادلة السياسية ، والعسكرية ، وأحدث خللا في التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح(اسرائيل) في المدى البعيد ، ولصالح ايران في المدى القريب، وأضعف موقع الدول الخليجية وجعلها مكشوفة أمام تحديات ايران وطموحاتها المتنامية ، وهذا مادفع هذه الدول للتفكير في أعادة تشكيل ، وتنظيم بنيتها العسكرية، والدفاعية لخلق توازن أستراتيجي بينها وبين ايران ، بما يتلائم مع الاوضاع الجديدة ليس فقط في منطقة الخليج ، وأنما في عموم المنطقة ، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي))[١٥].

وتبعا لذلك أصبح التنافس الايراني – الخليجي في العراق يطفو على مياه الخليج ، لابل تصاعدت حدة الخطاب الخليجي تجاه ايران في نهاية عام٢٠١٢ وهذا بدوره دفع ايران الى الرد على الاتهامات الخليجية تجاه ايران ، إذ رفضت الاخيرة مزاعم من دول الخليج العربية بأنها تتدخل في شؤونها قائلة((أن هذه الدول تهرب من الواقع))، وطالبت دول مجلس التعاون الخليجي بأنهاء ماأسمتها (التدخلات) في المنطقة في بيان صدر في ختام قمة لمجلس التعاون الخليجي٣٣ في المنامة(مملكة البحرين) ديسمبر/كانون الاول٢٠١٢، وأبرز البيان مجددا ريبة هذه الدول من طهران، إذ أن أكثر الشكاوي شيوعا في دول الخليج العربية متعلقة بالبحرين التي أتهمت ايران مرارا بالتدخل في سياساتها الداخلية من خلال التحريض على الاحتجاجات ، وقال رامين مهمامباراست المتحدث بأسم وزارة الخارجية الايرانية قوله في بيان ((تنصل دول المنطقة من مسؤولية المشكلات الداخلية هي احدى وسائل للهروب من الواقع ، والقاء اللوم على أخرين، أو أستخدام أساليب قمعية ليست هي الوسائل السليمة للاستجابة للمطالب المدنية))، وتعتبر ايران الخليج فناءها الخلفي ، وتعتقد أن توسيع نفوذها هناك من مصالحها المشروعة[١٦].

ومن جانبه قال وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ((أن ايران تمثل تهديدا بالغ الخطورة)) ، وأضاف ((أنه على الصعيد السياسي هناك قدر كبير من

التدخل في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي ، يضاف الى ذلك خطر بيئي على المنطقة يتمثل في التكنولوجيا المستخدمة في المنشأت النووية ، فضلا عن خطر البرنامج النووي)) ، ومضى يقول((إن مستوى الخطر مرتفع، لكن دول المجلس مستعدة لاي ظروف تتطلب للتحرك))[١٧].

وفي رسالة واضحة من دول مجلس التعاون الخليجي خرجت من تلك القمة سالفة الذكر تجاه ايران أعرب المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي عن ((رفضه ، وأستنكاره لاستمرار التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون)) ، وطالب طهران بالكف فورا ، ونهائيا عن هذه الممارسات وعن كل الاجراءات التي من شأنها زيادة التوتر ، وتهديد الامن والاستقرار في المنطقة كما جدد التأكيد على رفضه لاستمرار أحتلال ايران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة للامارات العربية المتحدة التي أكدت عليها كافة البيانات السابقة[١٨].

وشدد البيان على أعتبار ((أي ممارسات أو أعمال في الجزر الثلاث لاغية ، وباطلة ، ولاتعتبر شيئا من الحقائق التأريخية ، والقانونية التي تجمع على حق دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث))، وأكد على ضرورة التزامها التام بمبادىء حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وعدم أستخدام القوة أو التهديد بها))[١٩].

٢. الملفات الخليجية – الايرانية في العراق

أ–التأثير على المشهد السياسي العراقي:–

أولا:–الموقف الخليجي:–

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أهمية وجود تأثير خليجي على المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الاميركي، لانها ترى أن سقوط العراق من المعادلة الامنية الخليجية يعني تغييرا في الميزان العسكري ، وأطلاق النفوذ الايراني الساعي الى النفوذ، والتأثير على المشهد السياسي العراقي ، بحجة ضمان عدم تخلل مصالحها في العراق[٢٠]، ومما يدعم وجهة نظر الخليجية لاهمية تأثيرها في المشهد السياسي العراقي

القلق الذي أصابها جراء الانسحاب الاميركي من العراق ، وأحتماليةأنسحابالاميركان حتى من دول المجلس ، والابقاء على قطعات رمزية ، لاحتمالية تغيير الاستراتيجية للادارة الاميركية في الولاية الثانية لباراك أوباما إذ ((ستبقى دول مجلس التعاون الخليجي قلقة حول الوجود العسكري الاميركي في أراضيها وستتوقع من القوات الاميركية أن تغادر المنطقة في وقت قريب.أن الولايات المتحدة ليست في حاجة الى وجود كبير ، ودائم في الخليج لكي ترد بسرعة ، وفعالية على الازمات فقد أظهر الجيش الاميركي أن بأمكانه أن يكون فعلا عندما يعمل ضمن ضغط الوقت بأعداد صغيرة ، ولذلك سيكون من الحكمة تقليل تواجد القوات الاميركية قبل أن تقترح دول مجلس التعاون الخليجي علنا تقليل هذه القوات أو أنسحابا كاملا لها))[٢١].

فضلا عن ذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن تأثيرها على المشهد السياسي العراقي ضروري لمنع حدوث تداعيات قد تنعكس على المشهد الخليجي نفسه ، إذ تخشى دول المجلس من بروز ((ظاهرة المهاجرين الى سوريا على غرار المهاجرين الى العراق التي عرفتها المنطقة منذ مايقرب من عقد ، إذ سافر نواب من جمعية الاصالة البحرينية المعروفة بتوجهاتها السلفية الى سوريا لمساندة الجيش السوري الحر في الوقت الذي تندد فيه المعارضة البحرينية التي يغلب عليها المكون الشيعي بالتضييق على نظام الاسد ، وكذلك سافرت قيادات سلفية كويتية لدعم المقاتلين في سوريا))[٢٢].

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام٢٠٠٣ ولغاية عام٢٠١٢ لاتتمنى أن تترك العراق وملفاته ومنها الملف السياسي بدون تأثير لها فيه ، لاعتقادها أنها يمكن أن تكون الثقل الذي يكون على طرفي الميزان لموازنة أية مصالح أقليمية في العراق ، مما يحتم عليها إيجاد مؤطأ قدم لها داخل المشهد السياسي العراقي ، ولهذا ينصح الباحث السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للابحاث دول مجلس التعاون الخليجي بأتباع سياسة خليجية موحدة بعد عام٢٠١٣ مفادها ((في حالة تطور الصراع الشيعي –السني ، والصراع العربي – الكردي خلال عام٢٠١٣ فأن دول الخليج عليها تبني مواقف موحدة تجاه الصراعات متعددة الاطراف في العراق كما أن هناك مخاوف من تطور العلاقات العراقية – الايرانية بعد سقوط النظام السوري

الحليف الايراني ، وهذه المخاوف مبعثها أحتمالأستخدام ايران للنظام العراقي في دعم سياستها التدخلية في العالم العربي للتعويض عن خسارتها نتيجة سقوط النظام السوري))[٢٣].

ثانيا:-الموقف الايراني:-

إن التأثير الايراني في العراق ، وخاصة على المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الاميركي له علاقته بالتطورات الحاصلة في الازمة السورية ، وتطورات مايسمى بالربيع العربي وتأثيره على الوضع العراقي ، وأرتباطه بصورة غير مباشرة بايران ، إذ شكلت زيارة محمد رضا رحيمي نائب الرئيس الايراني للعراق في يوليو/تموز ٢٠١١ حدثا مهما قبل الانسحاب الاميركي من العراق، بالرغم أن ملامحها تنحصر في توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين ((إلا أن أهدافها السياسية الحقيقية السياسية الحقيقية كانت واضحة وهي بأختصار شديد أهداف قديمة/جديدة تم تكرارها مرارا ومؤداها أن الجار الايراني على أتم الاستعداد للقيام بملء فراغ الانسحاب الاميركي من العراق أو القيام بدور الحامي الامني الاقليمي له خلال الفترة القادمة ، إلا أن الجديد في الزيارة الحجم اللافت للوفد الايراني ، والمستوى الدبلوماسي الذي تشكل منه برئاسة النائب الاول للرئيس أحمدي نجاد والذي ضم عدد عددا كبيرا من المسؤولين في مجالات السياسة، والاقتصاد ، والاتصالات وغيرها ، بالاضافة الى ممثلي أكثر من مائة شركة ، وعدد كبير من المشرفين على القطاعات الاستثمارية ، والتجارية المهتمين بتوثيق التعاون الاقتصادي الايراني مع الطرف العراقي ، ناهيك عن الاتفاقيات التي تم توقيعها في أطار من الشركة الايرانية – العراقية والتي وصل عددها الى أحدى عشر أتفاقية ، وست مذكرات تفاهم))[٢٤].

أن التأثير الايراني في المشهد السياسي العراقي ، وخاصة بعد تعزيز طهران علاقاتها الاقتصادية مع بغداد كونت رسالة الى دول مجلس التعاون الخليجي مفادها ((أن كلا الطرفين الايراني والعراقي بصدد تنسيق سياسي ، وأقتصادي ، وأمني بأمكانه الضغط بقوة على دول مجلس التعاون الخليجي يدفعها لتقديم تنازلات جدية في ملفات

شهدت أنسدادا في أفقها ، بالنسبة لايران ومن ثم فأن التنسيق بين العراق في مرحلة مابعد الانسحاب الاميركي وبين ايران من شأنه أن يوفر للاخيرة فرصة سانحة لوضع دول مجلس التعاون الخليجي في دائرة النفوذ الايراني بالردع وليس بالتهديد المستمر بأستخدام القوة الذي غالبا مايواجه بقوة مضادة سواء من قبل القوى الدولية كالولايات المتحدة أو من بعض القوى الاقليمية التي تمر بمرحلة حراك سياسي ، وأجتماعي مثل مصر))[٢٥].

لقد أستفادت ايران من الاحتلال الامريكي للعراق بمكاسب قد تكون غير مباشرة جعل منها اللاعب الاقليمي البارز ، والاكثر تأثيرا في الساحة السياسية العراقية ، خاصة أن طهران تدرك أنها البوصلة التي يمكن ان يتوازن من خلالها الحركة داخل المشهد السياسي العراقي من خلال تقديم النصيحة ، أو من خلال التجاذب الديني معها مما سيوفر مجالا للتعاطي السياسي بين طهران والكتل السياسية العراقية التي تعمل في الساحة العراقية منذ عام٢٠٠٣ والفترة اللاحقة.

ب–التحكم بالمشهد الاقتصادي العراقي

أولا:–الموقف الخليجي

لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بوفرة مالية قد تفوق باقي دول المنطقة إلا أن ((الدول الخليجية تعتبر دولا مصدره لرؤوس الاموال وليس لديها مديونية خارجية ، ولاتعاني من تشوهات حادة في الية تخصيص الموارد ، إلا أنها تواجه تحديات أقتصادية ، وأجتماعية مرتبطة بهيمنة النفط على الاقتصاد ، وأرتفاع تكلفة أدارة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية ، وتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في الجهاز الحكومي بأجور ، وعلاوات أجتماعية مقربة ، وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية ، مما أدى الى تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة ، وعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص الذي أعتمد بشكل كلي تقريبا على العمالة الوافدة ، وركز نشاطه على المقاولات لتنفيذ المشاريع التي تطرحها الحكومة في مجال السكن ، والبنية التحتية ،

مما أدى الى عدم التركيز على القطاع الصناعي التحويلي الذي يعتبر سر نجاح النمور الاسيوية ، والاساس لبناء أستراتيجية تنويع الاقتصاد والتنافسية))[٢٦].

ومن أجل تنويع الاقتصاد الخليجي خاصة بعد أزمة دبي عام٢٠٠٩ وما أصاب الاقتصاد الخليجي من أختلالات هيكلية واضحة أتجهت دول المجلس الى العراق بأعتباره فرصة مؤاتية لها لاستثمار رؤوس أموالها عبر أشراك الشركات الخليجية لتنفيذ المشاريع العراقية في مجال الاسكان، والعقارات ، وبناء المجمعات السكنية، والمستشفيات ، والفنادق كرديف مهم لتنشيط الاقتصاد الخليجي.

وبعد الازمة السورية ، وأستمرار أزمة البرنامج النووي الايراني وضع العراق في حاجة حقيقية لقبول التواجد الاقتصادي الخليجي في أرضه لاستباق أي تطورات بالملفين السوري والايراني ، ويقول محما خليل /من التحالف الكردستاني /مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي ((أن الاقتصاد الوطني سيتأثر بالازمتين السورية ، والايرانية بصورة مباشرة وغير مباشرة .أن التأثير المباشر يكون عن طريق زيادة الاسعار في الاسواق المحلية ، ومحاولة أستنزاف العملة الصعبة من البلاد لصالح تلك الدول ، إذ ايران وسوريا تحاول الحصول على العملة الصعبة من العراق بأي شكل من الاشكال رغم أن الدولار يأتي للعراق عن طريق مبيعات النفط ، فعند خروج الدولار من البلد سيؤثر في الاقتصاد الوطني ، والعملة المحلية كونه يعتبر غطاء لها)) ، ولهذا ينصح خليل((بأنه يجب التفكير في أيجاد البدائل عن سوريا وايران أو عن طريق التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي منها دولة الامارات العربية المتحدة أو مع بلدان عربية اخرى))[٢٧].

ثانيا:-الموقف الايراني:-

تسعى ايران الى تمتين علاقاتها الاقتصادية مع العراق وكما أكد رئيس غرفة التجارة لطهران يحيى ال أسحاق بخصوص أستعداد القطاع الخاص الايراني لرفع التبادلات المالية المشتركة في العراق[٢٨]. ويبدو أن الاندفاع الايراني لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق له علاقة بالعقوبات الاقتصادية الامريكية ، والاوربية على أقتصادها ، إذ أن

ايران تكبدت خسائر كبيرة جراء العقوبات ، لكن غالبية الخبراء الاقتصاديين لاينكرون قدرة ايران على أيجاد لبدائل لدعم ، وأنعاش أقتصادها المحاصر، وهذا ماأشار اليه الباحث والخبير الاقتصادي الصيني بجامعة أوكسفورد الدكتور كين ووك بيك ((أن الاقتصاد الايراني يمر بأسوا أحواله ، بسبب العقوبات الدولية، ويبدو أنه سيواصل التدهور في الفترة المقبلة)) ، إلا نفس الباحث يرى أن ((لازالت لايران عدد من الادوات ماتستطيع من خلالها تجنب الانهيار ، والسقوط الكامل)) ، ويؤيده في ذلك باحث أقتصادي من جامعة لندن الذي يشير أن ((ايران في مواجهة العقوبات الاقتصادية عليها أصبحت تعتمد حاليا على العلاقات مع ثلاث دول هي العراق ، وتركيا ، وروسيا ، بالرغم أن هذه الدول ليست كافية لتجنب أثار العقوبات عليها))[٢٩].

وتحاول ايران أن تستخدم الخيار الاقتصادي مع العراق لايجاد نفوذ أقتصادي داخل السوق العراقية لان أي أزمة يمكن حدوثها في المستقبل سيكون تأثيرها واقع على الاقتصاد العراقي المرتبط مع الاقتصاد الايراني ، لاسيما أن ايران ترسل بضائع رخيصة الى العراق ، وأعتاد المستهلك العراقي على أقتنائها ، وعليه أن أي نزاع عسكري بين طهران وأمريكا وحتى مع (اسرائيل) سيجعل المنافذ الحدودية العراقية مع ايران تقفل بسبب الحرب المرتقبة ، مما سيتوقف تدفق البضائع الايرانية للعراق ، ويسبب أرتفاع الاسعار ، وزيادة معدلات التضخم في السوق العراقية ، والاتجاه الى منافذ اخرى مثل الكويت ، وتركيا ، لسد حاجة السوق والتي قد لايكون الانسب سعرا للمستهلك ، مما يضعف القدرة الشرائية ، وتأثير محتمل على قيمة الدينار العراقي[٣٠]. وقد عملت طهران على توسيع علاقاتها الاقتصادية ، والتجارية مع العراق ، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام٢٠٠٩ نحو٧مليار دولار ، وتزيد الصادرات الايرانية عن مثيلاتها العراقية بنسبة كبيرة والتي تتركز على المنتجات الغذائية الرخيصة ، والسلع الاستهلاكية[٣١].

٣. مستقبل التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي

أن مستقبل التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي يمكن أن يدور في أطار مشهدين الاول ينادي بتزايد التنافس الخليجي– الايراني في العراق ، والثاني يدعو الى مشهد ضعف التنافس الخليجي – الايراني في العراق.

أ. مشهد تزايد التنافس الخليجي – الايراني في العراق

أن هذا المشهد تعززه بعض الحقائق بنظر بعض الباحثين الاستراتيجيين ومفادها أن نوع العلاقة الخليجية – الايرانية مبنية على الشك ، والحذر الواحد من الاخر ، وهذا ماتؤيده الباحثة الاميركية مارينا أوتاوي الباحثة في مركز كارينغي للسلام الدولي عندما تقول ((أن تطبيع العلاقات بين دول الخليج وايران هو هدف أكثر محدودية ، بيد أن هذا مشروع صعب بالنسبة اليها جميعا ، فهي تخشى أيران ولاتثق بها))[٣٢].

ويبدو أن التنافس الخليجي –الايراني يؤثر فيه المتغير الاميركي لصالح التضييق على ايران حتى بعد الانسحاب الاميركي من العراق من خلال خلق حلف بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي ضد ايران ، إذ ((تركزت جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في الخليج على جذب دول الخليج الى تحالف مناهض لايران تدعمه أميركا.وقد بذلت أدارة الرئيس جورج بوش جهودا كبيرة في العام٢٠٠٧ ، وأوائل العام٢٠٠٨ لاقناع دول الخليج الستة البحرين ، والكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة والتي هي دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصر والاردن (مجلس دول مجلس التعاون الخليجي+٢)بالانضمام الى هذا التحالف ، بيد أن جيران ايران لم يمتثلوا بسبب الخوف من الوقوع بين فكي الصراع بين الولايات المتحدة وايران ، ولم تفصح أدارة باراك أوباما بعد عن الكيفية التي ستتعامل بها مع القوة الايرانية في الخليج وعلى الرغم من أنها أوضحت تماما أنها تفضل عموما الدبلوماسية على المواجهة ، بإذ تكون المواجهة ملاذا أخيرا ، إلا أنها لم

تتجاوز هنا المبادى العامة كما أن أدارة أوباما شددت على أهمية الحل الاقليمي ، وأصبحت في الوقت نفسه فكرة أقامة تحالف مناهض لايران))[٣٣].

أن التنافس الخليجي – الايراني في العراق سيجر دول المجلس وايران الى دوامة الملف النووي الايراني والاستراتيجية الامريكية – الاسرائيلية المضادة لايران ، مما يجعل التنافس يأخذ نوعا متصاعدا من الحدة ليس داخل العراق وأنما بين تخوم الدول الخليجية وايران بالتوازي مع الولايات المتحدة الامريكية ، و (اسرائيل) خاصة بعد أن كشفت الولايات المتحدة الامريكية من أجراءاتها العسكرية لمحاصرة ايران ، وفرض المزيد من العزلة عليها ، مع التلويح دائما بأستخدام القوة العسكرية لوضع حد لبرنامجها النووي ، وقد تمثلت هذه الاجراءات بنشر درع صاروخية متطورة في تركيا ، والعمل على نشر درع مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي لمحاصرة ايران ومنعها من أستخدام ورقة أغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي ، أضافة الى الوعود التي قطعها الرئيس الامريكي باراك أوباما لرئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال زيارته الاخيرة لواشنطن في أذار/مارس٢٠١٢ بتزويد (اسرائيل) بالوسائل اللازمة لتنفيذ هجومها ضد المواقع النووية الايرانية على شكل طائرات تحمل صهاريج تزويد الوقود في الجو أو ماتعرف بطائرات الارضاع لاعادة التزود بالوقود جوا ، وقنابل حديثة خارقة للملاجى ، والمواقع النووية الايرانية المحصنة تحت الارض))[٣٤].

ب – مشهد ضعف التنافس الخليجي – الايراني في العراق

هذا المشهد قد لايكتب له النمو الكامل ، ولاسيما أن ايران تحاول أن تثبت وجودها في المنطقة ، وفي العراق عبر أرسال رسائل ردع الى واشنطن وتل آبيب حول مخاطر تعرضها لاية ضربة عسكرية تقليدية أم خلاف ذلك بسبب أستمرار أزمة قدراتها النووية، وأثبات الوجود الايراني تمثل من خلال ((توظيف الجزء الاكبر من عائدات نفطها ، وأقتصادها الى تقوية بنيانها العسكري الى درجة من التقدم ، بل التفوق التكنولوجي على السلاح الغربي المعروف في ميدان المعركة ، وكل يوم تطل على العالم بسلاح هجومي ، ورادع جديد ، ونتيجة التخوف الخليجي المحسوب ، وغير المحسوب من

الرغبة الايرانية في الهيمنة على المنطقة الخليجية بالكامل ، ورغم دعوة جامعة الدول العربية للتشاور مع ايران على مستقبل العراق والتواصل في ذلك مع المملكة العربية السعودية ولم ترقى هذه الدعوة الى الايجاب والقبول ، والجدية ، والجدوى.أن مواجهة الخطر الايراني كما في الفكر السياسي الخليجي يتطلب تكتل عسكري من نوع أخر وأستراتيجية جديدة تضمن الجاهزية لاستعراض قدرة الردع الخليجية الجماعية، وأنتهاج موقف موحد يتم أعطاء ولاية القيادة فيه لمجلس عسكري جماعي أو يكون القبطان في المعادلة المملكة العربية السعودية والتي تسعى الى خلق تحالف عربي –خليجي –أسلامي في وجه المشروع الايراني التي بات يقرع أبواب المنطقة بفارق القوة النووية لتفقد الخصم عامل المناورة ، والتفكير في مجرد تعطيل ذلك المشروع))[٣٥].

أن رصد للسلوك الخليجي والايراني المشترك في العراق قبل وبعد الانسحاب الاميركي لايميل الى أنعدام التنافس بين الطرفين بل بالعكس من ذلك تماما ، وخاصة في الساحة العراقية بالارتباط مع الملفات الاقليمية التي تجمعها ، فمنذ عام مجى أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية في العام٢٠٠٥ بدأت مرحلة من التنافر على سبيل المثال بين السعودية وايران لدرجة أن البعض أعتبر أن فترة رفسنجاني ، وخاتمي كانت أستثناء من تلك العلاقة ، إذ بدأت الملفات الساخنة التقليدية تعود كعامل تدهور للعلاقة بين البلدين المتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة ، يضاف الى ذلك البرنامج النووي الايراني الذي تتوجس منه الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) ، وكذلك الدور الاقليمي الذي تلعبه ايران في سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والعراق ، وأيضا الوجود العسكري الاجنبي في الخليج الذي يثير هواجس ايران أزاء ملفها النووي وأذا كانت المرحلة السابقة تتسم بالدبلوماسية المستترة ، فقد تخلت السعودية عن دبلوماسية الكواليس الى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات في المنطقة معتمدا هذه المرة على عكازة الطائفية التي بدأت تنمو بشكل كبير في المنطقة))[٣٦].

الخاتمة:-

أن التنافس الخليجي – الايراني في العراق هو سمة رئيسية للعلاقات بين الطرفين بعد الانسحاب الاميركي ، لكن الجديد في الامر أن هذا التنافس تؤثر عليه بعض القوى الاقليمية والدولية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)خاصة بعد بقاء ملف ايران النووي بين أتجاهات الشد والجذب في مجموعة العلاقات بين تلك الاطراف ، وتأثر المشهد العراقي بمجريات التنافس الخليجي – الايراني ، بإذ أن كليهما يحاول تعزيز وجوده في العراق عبر الضغط الواحد على الاخر في أماكن اخرى ليدعم من نفوذه داخل العراق ، ويدخل في هذا الجانب التطورات التي حصلت في المنطقة العربية ، خاصة بعد الثورات العربية عام٢٠١١، ووصول تداعياتها الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت تدرك حجم التأثير الايراني في هذا المجال بأعتبار أن لها تأثير ونفوذ داخل المجتمع الخليجي عبر دعم المطالب للطائفة الشيعية الخليجية لتحسين دورها السياسي ، وتحسين مشاركتها في صنع القرار ، وقبل هذا وذاك الاهتمام بها وبشؤونها الاجتماعية ، والاقتصادية وجعلها تتوازى مع حقوق وواجبات الطائفة الاخرى (الطائفة السنية) داخل دول المجلس التي تهتم بها الحكومات الخليجية ، وتقربها الى دوائر صنع القرار الخليجي.

---

[1] د.و.أندروتيريل ، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط، (كارلايل-كنتاكي/الولايات المتحدة الامريكية، الكلية الحربية للجيش الاميركي، كانون الاول/ديسمبر٢٠١١) ، ص١١.

[2] المصدر نفسه.

[3] الصراع الخليجي-الايراني ، موقع ميدل أيست أونلاين، ٢٠١١/٨/٧، ص٣.

[4] هيفاء زعيتر، التنافس الاميركي – الايراني والقاعدة الذهبية :دول الخليج ليست جميعها في سلة واحدة ، صحيفة السفير(لبنان)، العدد١٢١٢٩، ٢٠١٢/٣/٨، ص١.

[5] المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

[7] كوردسمان وأخرين ، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في الخليج،(واشنطن ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ترجمة سعد المبارزي، ١٦نوفمبر ٢٠١١)، ص١٠.

[8] المصدر نفسه، ص١٤.

[9] في ظل التنافس الاميركي- الايراني على العراق تحول المسؤولية من البنتاغون الى الخارجية ، صحيفة المواطن(العراق)، ٢٠١١/١٢/١، ص٩.

[10] المصدر نفسه، ص٥.

[11] AlexnderWilner and Anthony Cordesman ,U.S.And Iranian strategic Competition :The Gulf Military Balance ,(Washington.D.C.Center for Strategic and International Studies,2November2011),p.6.

كذلك أنظر نسرين جاويش(عرض ومراجعة)، منافسة أستراتيجية :الصراع العسكري الامريكي –الايراني في الخليج، موقع مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الاهرام،ديسمبر ٢٠١١).

[12] كوردسمان وأخرين، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في دول الخليج، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[13] المصدر نفسه، ص٥.

[14] د.و.أندروتيريل، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٧.

[15] رؤية أستراتيجية جديدة لمحور دول الخليج بزعامة السعودية أمام النفوذ الايراني ، صحيفة القدس(فلسطين)، ٢٠١٢/٥/٣، ص١.

[16] ايران ترفض أتهام دول الخليج لها بالتدخل في شؤونها وتجري تدريبات بحرية بمضيق هرمز، صحيفة القدس العربي(لندن)، ٢٠١٢/١٢/٢٦، ص١.

[17] المصدر نفسه.

[18] دول الخليج تقر أنشاء قيادة عسكرية موحدة وتطالب ايران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، صحيفة الصباح الجديد(العراق)، ٢٠١٢/١٢/٢٦، ص١.

[19] المصدر نفسه.

[20] حسن محمد، الانسحاب الاميركي من العراق فوضى متعمدة ، صحيفة التعاون، نقلا عن موقع الاهرام الرقمي، ١٧أغسطس٢٠١٠، ص١.

[21] سيمون هندرسن، تأثير النجاح في العراق على دول الخليج، سلسلة متابعة سياسية رقم٧٥٢، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ١٥نيسان/أبريل٢٠٠٣) ، ص٣.

[22] أيمان رجب، مخاطر غير مقصودة :سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا، موقع مجلة السياسة الدولية ، ٦يناير٢٠١٣، ص٤.

[23] عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية عام٢٠١٣، صحيفة الشرق الاوسط(لندن)، العدد١٢٤٥٥، ٣يناير٢٠١٣، ص٥.

[24] صافيناز محمد أمين، ايران والانسحاب الامريكي من العراق أجندة جديدة أم تنسيق أقليمي، سلسلة مختارات أيرانية، ورد على موقع الاهرام الرقمي، ١أغسطس٢٠١١، ص١.

[25] المصدر نفسه.

[26] بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية ، العدد١٠٩، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، يناير/كانون الثاني٢٠١٢) ، ص٨.

[27] تحذيرات من تأثر الاقتصاد العراقي بالازمة السورية، ملحق صحيفة باس العربي(العراق)، ٢٠١٢/٧/٢٨، ص١.

[28] التأثير الاقتصادي السلبي في النفوذ الايراني على العراق، موقع البوابة العراقية ، ٢٠١١/١٢/٣، ص١.

[29] خبراء بريطانيون :طهران تبحث عن أساليب لتجنب أثار العقوبات ، موقع قناة العربية، ٢٢سبتمبر٢٠١٢، ص١.

[30] عمار شاهين، الصراع الايراني – الامريكي وتأثيراته على مستقبل العراق الاقتصادي ، صحيفة الاخبار(العراق)، ٣٠يناير/كانون الثاني٢٠١٢، ص٥.

[31] Michael Eisenstadt,Michael Knights and Ahmed Ali,Irans influence in Iraq :countering Tehrans whole of Government Approach,Policyfoucus111,(Washington D.C,The Washington Institute of near east,28April2011)p5.

كذلك أنظر مايكل أيزنشتات، مايكل نايت وأحمد علي، النفوذ الايراني في العراق،المرصد السياسي١١١، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى،٢٨ أبريل٢٠١١)، أحمد حسين الشيمي (عرض)، موقع الالوكة ترجمات، ٢٠١١/٧/٦.

[32] مارينا أوتاوي، ايران والولايات المتحدة ودول الخليج:السياسة الاقليمية المحيرة ، سلسلة أوراق كارينغي، العدد١٠٥، (واشنطن ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، نشرين الاول/أكتوبر٢٠٠٩) ، ص٢٣.

[33] المصدر نفسه.

[34] وسام الدين العكلة، الصراع الايراني–الخليجي–الغربي، صحيفة الزمان الدولية(لندن)، ٤مايو٢٠١٢، ص٤.

[35] سعيد موسى، الصراع الجديد في العراق والخيار النووي الخليجي، موقع الحوار المتمدن ، العدد٢٠٢٩، ٢٠٠٧/٩/٥، ص٦.

[36] علاء الخطيب، تأريخ الصراع الايراني–السعودي، الحلقة(٢)، منتديات شبكة الحق الثقافية، ٢٠١١/٨/١، ص٣.